تعزيز المستجيبات على الخط الأول وتمكين النساء والفتيات اللاجئات في تركيا لمكافحة العنف الجنسي والجنساني والتغلب عليه

التقرير الأول: العنف القائم على النوع الإجتماعي من وجهة نظر النساء

E&E
Equity and
Empowerment

NO PEACE WITHOUT JUSTICE

تمهيد

خلال عام 2020، حرق رجلٌ زوجته لأنّه غاضب، ورمى آخر ابنته الرضيعة من شاهقٍ لأنها كانت تبكي، واغتصب أخٌ أخته لأنه تسرب إلى مسامعه بأنها تحب شاباً، وحين انتهى من اغتصابها قام مع والديهما بقتلها. في ذات العام، انتحرت سيدة نتيجة الضرب المبرّح من زوجها وحرمانها من أطفالها، ووجدت عشرات السيّدات يتسولن في الشوارع بعد أن أعطين ورثتهن وكل ما يملكن لإخوتهم وأزواجهم الذين تخلوا عنهم وفي زاوية الشارع وجدت طفلة شنقت نفسها نتيجة التنمر المستمر عليها من الزملاء والزميلات في المدرسة. كل هذه ليست روايات خياليّة بل قصص حقيقية حدثت وتحدث كل يوم، بينها قاسم مشتركٌ واحد هو أن الضحيّة هي امرأة.

المقدمة

تتعرض النساء حول العالم إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي بمختلف أشكاله والذي يشير إلى العنف الذي يستهدف الأفراد أو الجماعات على أساس جنسهم بحيث تعرف اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) التابعة لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة هذا النوع من العنف بأنه "عنف موجه ضد المرأة لأنها امرأة أو الذي يؤثر على المرأة بشكل غير متناسب معها". وهذا يشمل الأفعال التي تلحق الأذى أو المعاناة الجسدية أو العقلية أو الجنسية ، والتهديد بمثل هذه الأفعال ، والإكراه ، وغير ذلك من أشكال الحرمان من الحرية. و عادةً ما يتم استخدام مصطلح "العنف القائم على النوع الاجتماعي" جنباً إلى جنب مع "العنف الجنسي" و "العنف ضد المرأة".

يستمد العنف القائم على النوع الاجتماعي أصوله من الاختلال الاجتماعي في الأدوار بين الرجل والمرأة وتدعمه المفاهيم الاجتماعية الأبوية والسلطوية في أي مجتمع و تزداد حدته في أوقات النزاع والصراعات المسلحة وأثناء الكوارث الطبيعية. و يعتبر التحدي الأكبر هو غياب البلاغ والبيانات هو الحالات التي تتعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي في أوقات النزاع وغياب البلاغ عن الجرائم التي ترتكب تحت هذا الاسم والخدمات والدعم التي يتم توفيره للضحايا/الناجيات.

و رغم العدد المرتفع للفتيات والنساء اللواتي قتلهن العنف، إلّا أنّه ما يزال أيضاً منتشراً بأنّ مجابهة ذلك العنف يأتي في أدنى سلّم الأولويات. لكن لابد من لفت الأنظار إلى أنّ تمكين النساء من العيش في بيئة خالية من العنف يعد من الأمور الأساسية لتنمية مجتمعات آمنة ومنتجة. كما أن توفير الحياة الآمنة للنساء ولجميع أفراد المجتمع تعد من المبادئ الأولى التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية و شرعة حقوق الإنسان. وبعد أن قتل العنف العديد من النساء حول العالم، أصبح ينظر إليه على أنه أكبر من مجرد "مشكلة اجتماعية"، أو خلاف عائلي خاص ، بل انتهاك خطير لحقوق الإنسان لأنه ينم عن أحد أشكال التمييز والانتهاك تجاه الفتيات والنساء بكونهن كذلك فقط.

وفي ذات السيّاق، فقد ضاعفت الأزمة الإنسانية في السياق السوري معاناة النساء، و أدى التشرد واللجوء إلى دول الجوار إلى نشوء حالة بالغة التعقيد من العنف المركّب ضد الفتيات و النساء السوريّات.

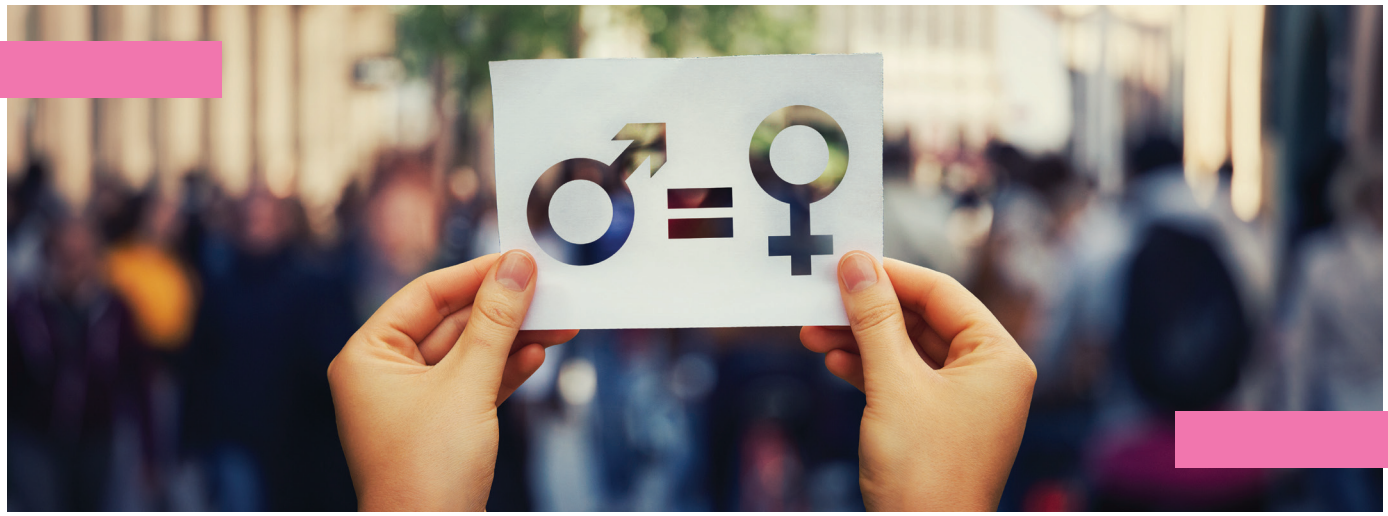

ففي عام 2011، وبعد اندلاع الثورة السورية ، بدأ اللاجئون السوريون بالتوافد إلى تركيا وعاشوا فيها تحت وضع الحماية المؤقتة وهو وضع خاص يُمنح لحاملي جنسيات بعض البلدان التي تعاني من أثر الحروب أو الكوارث الطبيعية.

وعلى الرغم من وجود الكثير من الأبحاث حول موضوع العنف ضد النساء ارتكازاً على تداعياته على الصحة الجسدية والنفسية العامة، فإن هذا التقرير مبني على شهادات حيّة ل64 سيّدة سوريّة لاجئة في أربع محافظات ومقاطعات تركيّة وهي إسطنبول، غازي عنتاب، نيزيب وأنطاكيا، وقد تبنى مقاربة نسوية تنظر إلى قضية العنف على أنها مفهوم تقاطعي بين المرأة كمركز وبين المتغيرات الأفقية المتمثلة بأوضاع اللجوء ومالاتها القانونية و الاجتماعية والاقتصادية، والشاقولية التي تضم الإرث الذكوري والنظام الأبوي اللذان يسعيان إلى

السلطة والسيطرة على أجساد النساء وحيواتهن. يستند التقرير إلى تجارب النساء السوريّات اللاجئات المضطهدات وخبراتهن اليومية، وإلقاء الضوء على الأنماط التمييزية القائمة على الجنس، كما أنّه يتبنّى أبستمولوجيا الموقعية النسوية بكونه يحاول الغوص في العنف القائم على النوع الاجتماعي وفهم تموضع النساء في عالمٍ مليء بالعنف بعيون النساء المقهورات وتجاربهن، أي بناء المعرفة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي من واقع النساء المعاش ورواياتهن أنفسهن.

ملخص التقرير

بدأت منظمتا لا سلام بدون عدالة وعدل وتمكين منتصف عام 2020 مشروعاً تحت عنوان "تعزيز المستجيبات على الخط الأول وتمكين النساء والفتيات اللاجئات في تركيا لمكافحة العنف الجنسي والجنساني والتغلب عليه". الغرض الأساسي من المشروع هو جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتجربة الجماعية والفردية للعنف في سياق اللاجئات السوريّات في تركيا ، مع التركيز على تحديد تجارب العنف الجنسي والجنساني كما يسعى إلى إلقاء الضوء على التجارب الحية لسياسات الاستجابة للاجئات فيما يتعلق بهذا العنف.

اعتمد التقرير المنهج الوصفي التحليلي ، كما استخدم أسلوب العينة المعيارية لمقابلة 64 سيّدة سوريّة لاجئة في المحافظات التركية الأربعة إسطنبول، غازي عنتاب، نيزيب وأنطاكيا ضمن 8 جلسات نقاش مركزة مهيكلة استمرت حتى 120 دقيقة لكل جلسة بحيث ستستخدم البيانات التي تم جمعها خلال جلسات التشاور مع السيّدات كأساس لورقة تحتوي على توصيات موجهة إلى أصحاب القرار على مختلف المستويات.

أهم ما خلصت إليه الجلسات التشاورية مايلي:

1. العنف في المجتمع السوري المهاجر أو اللاجئ بنيوي و غير محدث و يعود للكثير من الأسباب مثل العادات والتقاليد، القوانين، الخطاب الديني الأصولي و غيرها.

2. غياب المعرفة بقوانين المجتمع التركي المضيف و عدم تواجد محتوى باللغة العربي أثرا سلباً على وصول النساء بشكل آمن للحماية.

3. تدهور الأحوال الاقتصادية للنساء في تركيا وغياب القوانين التي تحميهن هما أبرز مسببات العنف تجاههن.

4. ازداد العنف بشتى أنواعه في فترة الحجر تجاه الفتيات والنساء السوريّات في تركيا.

5. العنف الجنسي مازال قيد الهمس بين النساء لأن الحديث عنه محرم مجتمعياً لكنه موجود و بأنواع مختلفة.

إطار التقرير

1. الإطار المكاني: اقتصر هذا التقرير على المقابلات التي أجريت عبر الإنترنت، تطبيق زوم مع السيّدات السوريّات اللاجئات في كل من إسطنبول، غازي عنتاب، نيزيب وأنطاكيا.

2. الإطار العلمي: يقتصر التقرير على عتبة من عدة عتبات في مرحلة واحدة من المشروع والتي يتم من خلالها مقابلة السيّدات , ورصد تجاربهن اليومية وما يعتريها من عنف سواء كان جسدي أو لفظي أو جنسي أو اقتصادي وأرشفة سردهن الشفوي وجمع توصياتهن بالطرق الأمثل للتخفيف من ذلك العنف.يتبع ذلك التحليل الوصفي لتلك التجارب ومقاطعتها مع التموضع الأمثل للنساء وفق منظومة حقوق الإنسان و الخروج بتوصيات ليتم مناصرتها لاحقاً في أعلى مستويات صنع القرار محلياً و دولياً.

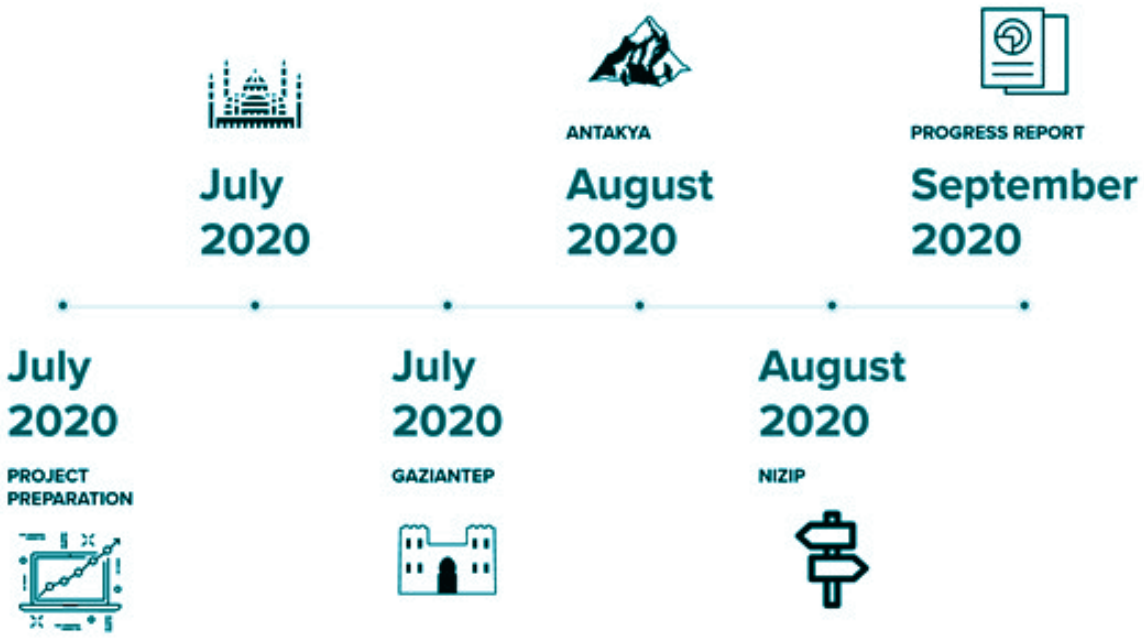

3. الإطار الزماني: يشمل ذلك الفترة الممتدة من تاريخ بدء التحضير للمشروع في يوليو/ تموز من العام 2020 وحتى تقديم التقرير المرحلي الأول في 29 نهاية سبتمبر/ أيلول من العام ذاته. خلال هذه المدة الزمنية حيث شملت تلك الفترة الخطوات التالية:

- تشكيل فريق الميسرات والميسرين والباحثات/ين ومحللات/ي البيانات.
- إعداد الموافقة المستنيرة التي تضمنت شرحاً واضحاً عن المشروع والواجبات والحقوق.
- إعداد مسودة الجلسات التشاورية متضمنة الأسئلة الرئيسية والفرعية.
- إعداد الاستبيانات القبلية والبعدية والتقييمية.
- إعداد ملف تعريفي ببرنامج الزوم.
- إعداد قوائم بالسيّدات و التواصل معهن مع الأخذ بهين الاعتبار المعايير التالية:

- الفئة العمرية على أن تتراوح بين 20 حتى 50 سنة،
- التنوع الطائفي والمناطقي والقومي،
- الوضع الاقتصادي والموازنة بين السيّدات العاملات في مختلف القطاعات (في منازلهن، في المهن، في التعليم، في الصحة، في المنظمات الإنسانية ... إلخ)،
- الوضع الاجتماعي (عازبات، منفصلات، أرامل، متزوجات، في علاقة مفتوحة)،
- التوجهات والتيارات الفكرية المختلفة (إسلاميّة، علمانية، ليبرالية)،
- القاطنات داخل و خارج المخيمات.

- القيام بالجلسات الاستشارية الحوارية بحيث شملت كل جلسة 8 سيّدات في كل محافظة.
- تحليل الجلسات وتجهيز التقرير المرحلي الأول.

رقم المجموعة	الموقع			
	اسطنبول	غازي عنتاب	أنطاكيا	نيزيب
المجموعة الأولى	14-08-2020	14-08-2020	14-08-2020	14-08-2020
	8 نساء	8 نساء	8 نساء	8 نساء
المجموعة الثانية	27-08-2020	28-08-2020	27-08-2020	28-08-2020
	8 نساء	8 نساء	8 نساء	8 نساء

الفئة المستهدفة

النساء السوريّات اللاجئات في المحافظات التركيّة التالية إسطنبول، غازي عنتاب، نيزيب وأنطاكيا واللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 - 50 عام

المنهجية والأدوات

سار التقرير على منهجية الدمج بين السرد الشفوي للسيّدات السوريّات المشاركات وبين التحليل الوصفي لتشخيص واقع النساء السوريّات في تركيا.

أ. الجلسات التشاورية:

تم تنفيذ ثمان جلسات تشاورية، جلستين في كل محافظة، وشملت كل جلسة 8 سيدّات تراوحت أعمارهن بين 20 - 50 عام و تفاوتت خلفياتهن الأكاديمية بين غير المتعلمة و طالبة الماجستير و العاملة في منزلها الخاص والعاملات خارج المنزل.

ب. الاستبيانات القبلية و البعدية:

خلال كل جلسة طُلب من السيدات تعبئة رابط عبر برنامج Kobo، في بداية الجلسة وفي نهايتها على صيغة تقييم قبلي وبعدي من أجل مسح معارف السيّدات في موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي وقياس أثر الجلسات عليهن، بحيث تجدو/ن صيغة الاستبيان مرفقة في الحاشية.

ج- مراجعة الأدبيّات السابقة:

بغية تشكيل إطار نظري سياقي لقضية العنف ضد النساء السوريّات في أماكن اللجوء، قام فريق منظمة عدل وتمكين بمراجعة التقارير الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة مثل تقرير مفوضيّة شؤون اللاجئين الصادر عام 2018 بعنوان " الدروس المستفادة من الانتهاكات التي واجهتها اللاجئات السوريات في لبنان وتركيا والأردن" وتقارير الجهات الحكوميّة ومنظمات المجتمع المدني التركيّة كما تبنّى الفريق البحث الذي أعدته منظمة لا سلام بدون عدالة بعنوان "تحليل تأثير العنف الجنسي والجنساني على مجتمعات اللاجئين السوريين" كإطار نظري للجلسات التشاورية.

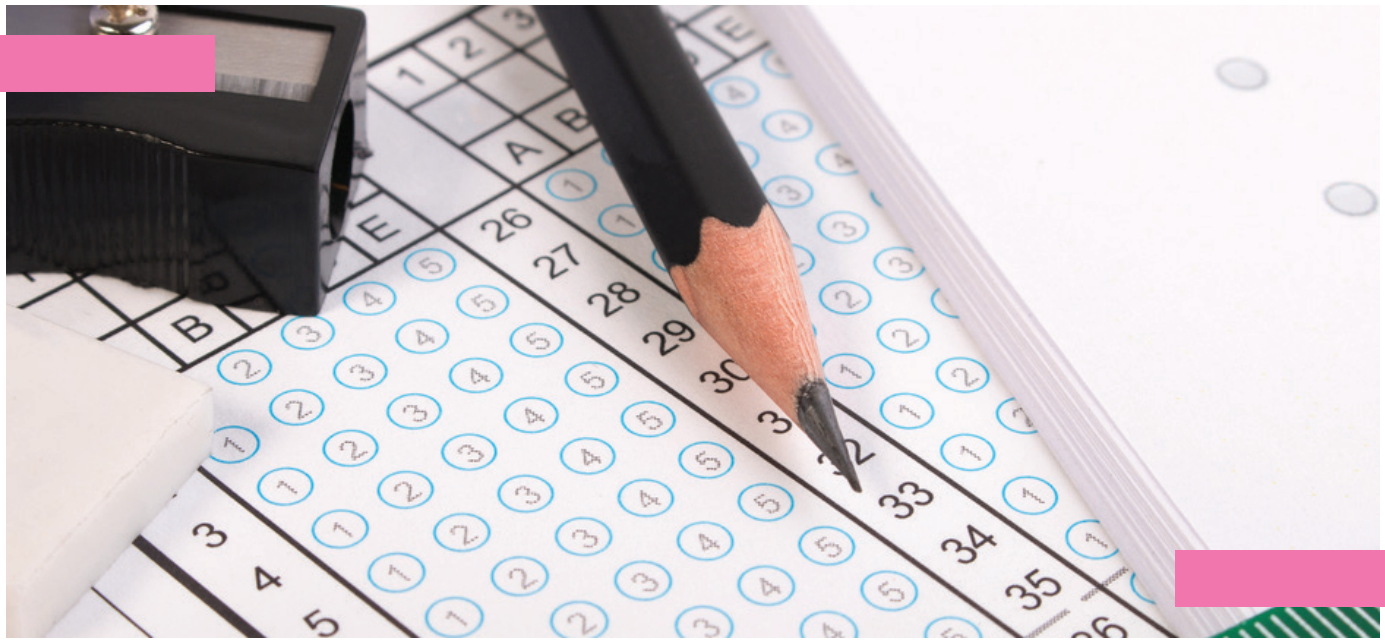

الصعوبات والتحديات

1- حساسّية الموضوع،
2- ندرة الإحصاءات المتوفرة حول الموضوع،
3- صعوبة الوصول إلى النساء العاملات في منازلهن الخاصة والنساء اللواتي كنّ يقطنّ في المخيمات سابقاً،
4- غياب وضعف المعرفة باستخدام الانترنت وبرنامج الزوم من قبل النساء،

5- الحجر المنزلي بسبب جائحة كورونا مما منع الكثير من النساء من المشاركة بشكل عام ولجوء بعض المشاركات إلى الاعتماد على الكتابة بدلاً من الصوت خشيةً من معرفة الزوج،
6- عدم امتلاك بعض النساء لأجهزة إلكترونية مستقلّة، مما دفع بعضهن في الأماكن المتقاربة من الاجتماع بمكان واحد واستخدام هاتف جوّال واحد. في هذه الحالة عمد فريق منظمة عدل و تمكين إلى توزيع لائحة بالتعليمات الوقائية للحماية من فيروس كورونا و تعويض التنّقل وكلفة الإنترنت،
7- صعوبة حديث النساء عن العنف الجنسي بسبب الاعتقاد المغلوط من قبل المجتمع بأن المرأة المتعرضة للعنف جنسي "شريكة" بالانتهاك ونتيجة حالة الوصمة المجتمعية والضغوط الثقافية والاجتماعية.

الرسم (1): لائحة بالتعليمات الوقائية للحماية من فيروس كورونا

المحاور والنقاشات

أولاً: المفهوم العام للعنف القائم على النوع الاجتماعي من وجهة نظر النساء المشاركات

من خلال الجلسات التشاوريّة عرّفت النساء العنف القائم على النوع الاجتماعي بأنّه أي تصرف مسيء يمارس ضد حرية الشخص سواء كان نفسي أو جسدي أو أي فعل فيه إكراه للشخص المقابل إما عن طريق النظر أو الضرب أو الشتيمة أو أي فعل فيه إساءة للشخص المقابل.

بالنسبة للسيدة ل.ن وهي خرّيجة حقوق فإن:" للعنف أنواع كثيرة مثل عنف المجتمع والعنف الزوجي وأي شيء يؤذي المرأة نفسياً أو جسدياً فحينما يتم توجيه كلمات قاسية للمرأة أو ضربها فهذا عنف بالإضافة لنظرة المجتمع الدونية للمرأة ".

وأكدّت إحدى المشاركات السيدة و.أ على الآثار الكارثية للعنف على المرأة والأطفال حيث قالت: " العنف مستمر لهلق وأنا وحدة من النساء التي تعرضت له، عشت مع زوجي عشرين سنة في سورية وكنت أتعرض للعنف الشديد من ضرب لي ولأولادي والعنف اللفظي كمان. صار معي عقدة نفسيه من الخوف وابني الكبير كمان صار معه توتر النفسي وبيغيب عن الوعي بسببه".

وفي سياق متصل، ترى النساء بأن زواج القاصرات والزواج من الأقارب بالإكراه هما أشدّ أنواع العنف وذلك لما لهما من تأثيرات سلبية صحية ونفسية واجتماعية وثقافية، وقد عبرّت عن ذلك السيدة د.ب بقولها:" عندي ثلاثة أطفال وأنا فاشلة بزواجي ومشكلتي أني تزوجت ابن عمي وما اتفقنا بيوم من الأيام، و دائماً كان يضربني، و عندي إحساس أني فاشلة وما عندي هم غير أنه ما تتكرر تجربتي مع بنتي".

ثانياً: العنف الجسدي

رأت النساء المشاركات بأن العنف الجسدي يتجسّد بممارسة الانتهاك مثل الضرب و التعذيب على الأشخاص الأقل ضعفاً مثل المعتقلات والمعتقلين في سجون الأسد و هذا العنف عادةً يتبع لمفاعيل السلطة أي الشخص الأقوى هو من يمارسه. وعلى صعيد آخر، فإنهن تكلمن عن العنف الجسدي بأنه يشمل أيضاً الرمي بالأشياء عن بعد و أكدن على أن الفئة الأكثر تعرضاً هن النساء والأطفال بحيث تأتي النساء في أعلى الهرم.

و قد أوضحن بأنّ العنف الجسدي ضد النساء كان منتشراً جداً في سوريا حتى أصبح "عادة" وأصبحت النساء السوريّات يتقبلنه بكونه "حق للرجل" في " تأديب" الشريكة أو الأخت. وفي سياق مناقشة أسباب العنف الجسدي فيمكن سردها كمايلي:

أ. الأعراف السائدة التي تبرّر استخدام العنف الجسدي

تشمل هذه الأعراف مفهوم ملكّية الذكر للأنثى ولذلك يتصرّف الأب أو الأخ أو العم أو الخال أو الزوج مع المرأة على أنّها ملكه ويحق له التصرف بها كيفما يشاء بالإضافة إلى محاولة النساء المتمثلات بالجدّات والأمهات تطبيع النساء الأصغر سناً مع العنف مما أدى إلى ظهور أمثالٍ شعبية تمجّد العنف على أنه نوع من أنواع الحب " ضرب الحبيب زبيب"، بالإضافة إلى تربية الفتيات على ضرورة الصبر على أزواجهن حتى ولو كن يتعرضن للعنف وهذا يعطي شرعية لاستخدام الذكر للعنف الجسدي تجاه المرأة. كما أنّ زواج القاصرات كأخطر أنواع العنف المركّب هو نتيجة حاجة الذكر للهيمنة والسيطرة على المرأة وعبر زواجه من "طفلة" تكون له الفرصة كبيرة ليكون مصدر الحياة الوحيد لها أو ينشئها كما يريد هو والدليل على ذلك، القول السائد في

حال الزواج من قاصر " **بده بنت صغيرة يربيها ع أيده".**
ورغم السنوات الطويلة للجوء السوريّات إلى تركيا، إلا أنّ حالة الاستقطاب بين المكونين السوري والتركي نتيجة اختلاف اللغة لم تغيّر من المنظومة الفكرية لدى النساء السوريّات وتشكّلت في كل من المحافظات المستهدفة مجتمعات سوريّة نسائية مغلقة تحمل ذات الأفكار السائدة في المجتمع السوري قبل الحرب.

تقول السيدة هـ.م: " **تزوجت عمري أربعة عشر سنة وكان زوجي عمره أربعة وثلاثين سنة و ماكنت بعرف شو يعني زواج. زوجي ما يتحمل مسؤولية شي وكل همه الأكل و النوم وبيشتغل شهرين بس و بيقعد باقي السنة بدون شغل. و لما جينا ع تركيا صار الوضع أسوء فصرت أنا أشتغل وأصرف ع البيت. أهلي ما بيقدروا يتدخلوا بيننا لأنو زوجي بيقربني وخصوصي الناس حوالي بيحكوا حكي ما كويس عن الست اللي بتطلع لحالها وبتشتغل لأنه برأين المرأة خلقت للبيت بس".**

وتقاطع رأي السيّدة ر.د التي تزوجت قاصراً بذات العمر مع رأي هـ.م بحيث أضافت : **"حسيت حياتي كلها اغتصاب باغتصاب، اغتصبوا طفولتي، و بعد سنة حملت بتوم وأجهضت لأني كنت صغيرة و لبين ماصار عمري 23 سنة وقتها حسيت حالي إنسانة ومنشان هيك لما بشوف حدا بده يزوج بنته صغيرة بقله حرام خلوها تعيش طفولتها".**

ب. الخطاب الديني الأصولي

بعد اللجوء إلى تركيا، والانسلاخ عن المجتمع السوري، فقدت النساء السوريّات الوصول المتعدد لرجال وسيّدات الذين/اللواتي كانوا بمثابة المرشدين/ات الاجتماعين للنساء بكل ما يتعلق بشؤونهن الأسرّية ومصدراً موثوقاً للمعلومات تزامناً اجتياح مواقع التواصل الاجتماعي لحياة العالم عموماً وظهرت الكثير من الخطابات الدينيّة الأصولية التي تتكئ على فهم ظاهري لبعض الآيات والأحاديث مثل الآية 34 من سورة النساء :

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ)

"الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ۚ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا".

(صدق اللَّهُ العظيم)

ت- غياب الملاذ الآمن للنساء

تكررت ذات الإجابة من معظم النساء المشاركات على سؤال :" لمَ تستمرين بالعيش معه رغم تعنيفه" بأنهن لا يمتلكن أي مكانٍ آخر للجوء إليه خصوصاً وبأن معظم العائلات السوريّة باتت مشتتة ما بين داخل سوريا وبين تركيا، بحيث معظم الآباء والأمهات مازالوا يعيشون داخل سوريا، بينما تعيش النساء مع الأخ أو الزوج في تركيا، مما افقد النساء فرصة اللجوء الآمن إلى بيت الأهل بحال تعرضن لعنف من قبل الزوج. كما أنّ معظم النساء المشاركات لا يعلمن بوجود مراكز حماية للنساء في أماكن سكنهن أو سمعن عنها لكن لا يعرفن كيف يتواصلن معها بالإضافة لأنهن لا يتقنّ اللغة التركية ولذلك لا يستطعن التواصل مع تلك المراكز حتى ولو عرفن أرقام أو بريد التواصل.

ث- الوضع الاقتصادي المتدهور للنساء السوريّات في تركيا

من ضمن العينة المختارة أي 64 سيّدة، فقط 10 سيّدات يعملن خارج المنزل إمّا في الإرشاد النفسي في المدارس و المراكز التركية أو عاملات في المصانع أو ورشات الخياطة أو المحلّات التجاريّة أو صحفيّات و ثلاث سيّدات تدرسن في الجامعات التركّية بينما 41 سيّدة لا يعملن رغم أن معظمهن حاصلات على شهادات جامعيّة كما يظهر الرسم أدناه.

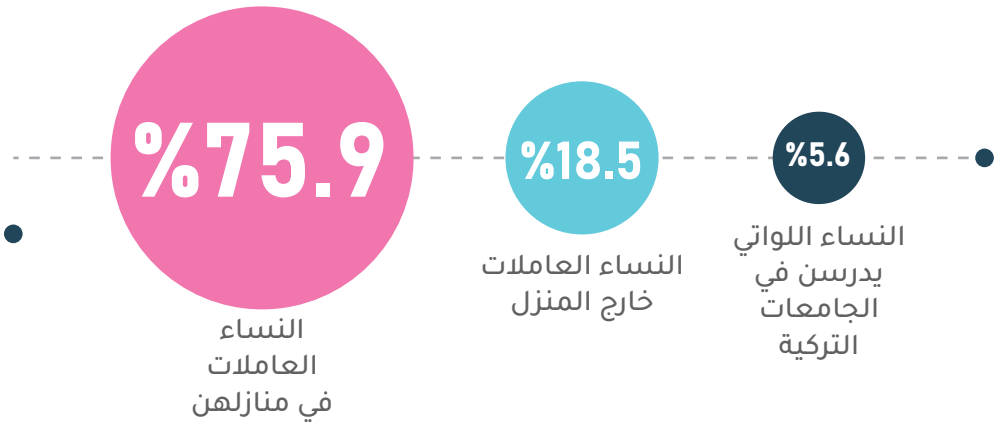

الشكل (1): النسبة المئوية لعمل النساء ضمن العينة المختارة (64) سيدة

ج- غياب المعرفة بالقوانين التركيّة

رغم أنّه هناك الكثير من الأماكن التي قد تلجأ لها النساء في حال تعرضن للعنف الجسدي كما يوضح الرسم(2) أدناه، إلّا أن النساء المشاركات أوضحن بأنّ معظمهن لا يعرفن بذلك بتاتاً و هذا يعود إلى عدم إتقانهن للغة التركية وعدم توفر هذه المصادر باللغتين العربية أو الإنكليزية إضافة إلى عدم وجود دليل إرشادي أو خريطة معلومات ترشد النساء السوريّات اللاجئات إلى السبل التي قد تتبعنها للتخلص من العنف المنزلي أو عنف الشريك. ومن ناحية أخرى فإنّ معظم النساء اللواتي كنّ في مخيم نيزيب للاجئتين السوريين كنّ يعرفن بالقانون لكن لم يشتكين كي لا يتم ترحيل الزوج أو الأخ من المخيم.

تقول السيدة أ. ع : " كان في بالمخيم رجل متزوج تنتين و كان يضربن هنن التنتين، رغم أنن كانوا ينقلوا المي من برا الخيمة منشان الشرب والجلي، ورغم هيك ما اشتكوا عليه حتى ما يترحل".

ورغم التشتت واللجوء وغياب حالة الاستقرار بالنسبة للنساء السوريّات في تركيا إلّا أن المشاركات يرين بأنها كانت ايضاً فرصة إيجابية كي تعبر النساء عن أوجاعهن، فبالنسبة للسيدة ش.ه : " بسبب المجتمع المنغلق في سورية كانوا أغلب النساء والبنات ما بيقدروا يحكوا ويدافعوا عن أنفسن ولما أجينا ع تركيا صارلنا صوت وصرنا نحكي بجرأة عن كيف كنا نتعرض للضرب من الزوج والأب و مثلاً لو نحن هلق بسوريا ما كنا قدرنا نحضر هي الجلسة".

الرسم(2): أرقام التواصل الساخنة في حال التعرض للعنف في تركيا

ثالثاً: العنف اللفظي

وهو من أكثر أشكال العنف تأثيراً على الصحة النفسية للمرأة، والأكثر انتشاراً في المجتمعات، وقد يكون من خلال شتم المرأة بألفاظ بذيئة، أو إحراجها أمام الآخرين، أو السخرية منها، أو الصراخ عليها. خلال النقاشات التشاورية أبدت النساء المشاركات امتعاضهن من فكرة أن بعض النساء يتعرضن للشتم المستمر ورغم ذلك يعتبرن تلك الشتائم وكأنها ممازحة أو نكات من قبل الزوج.

وبالنسبة لهن هناك نوع خاص من الإساءة اللفظية فقط لأنهن سوريّات، وسهل جداً تمييزهن من طريقة ارتداء الحجاب أو الزي وبهذا يصبح للعنف بعدين أساسيين الأول لأنهن نساء والثاني لأنهن لاجئات. وفي معظم الحالات التي تحدّثت عنها النساء، غالباً ما تخضع النساء المعنفّات لفظياً للأمر الواقع ويبقين بمنازلهن وذلك لأنهن لا يمتلكن أيّة أوراق ثبوتيّة مثل بطاقة الحماية المؤقتة "الكيملك" ويخشين بحال اشتكين أن يتم ترحيلهن إلى سوريا، و على سبيل المثال تحدثت السيّدة ف.أ عن حالة عايشتها لإحدى معارفها بحيث تزوجت تلك المرأة بعمر 15 سنة وبعد ذلك وقع الزوج في حب فتاة أخرى وأصبح يتبع كل طرق العنف اللفظي وشتمها وتحقيرها للضغط عليها كي تطلب منه الطلاق كما أنّه كان يعنّف الأطفال كي تحتفظ بهم بناءً على رغبة الحبيبة الثانية.

تتعرض النساء من ذوات الإعاقة أيضاً إلى عنفٍ لفظي من المجتمعين السورين والتركي الذي يجرح المشاعر حتى ولو كانت النوايا حسنة، فالكلمات المشفقة عليهن والتنمر المتزايد على تواجدهن في الأماكن العامة كالشارع وباصات النقل تؤثر سلباً عليهن.

تعتقد المشاركات بأن للعنف اللفظي عدة أسباب منها النزوح أو الغربة أو العمل وهذه الأسباب تؤدي لصب جام الغضب إما من قبل الزوج على زوجته أو الزوجة على أطفالها أو جيرانها بالإضافة إلى خطاب الكراهية والأخبار الزائفة المستعملان من قبل الأحزاب التركية المعارضة ضد اللاجئات و اللاجئين السوريين وهذا ما يبرر العبارة المتكررة من قبل النساء التركيّات: " أنتم تسرقون أزواجنا وتأخذون رواتب من الدولة من ضرائبنا، عملنا توقف بسبب قدومكم، عودوا إلى بلادكم" . في وقت سابق من هذا العام انتشرت صورة لشاب يدخّن النرجيلة على أحد الشواطئ التركية على أنها لشاب سوري، و تفاقم خطاب الكراهية ضد اللاجئات واللاجئين بعدها رغم أن الصورة لشاب تركي يدعى Erzin Soylu صرّح بنفسه عن ذلك.

وفي هذا الصدد قالت السيّدة ي.أ.د :" أنا عايشة يأنطاكيا وعندي بنتين، وحدة صف رابع ووحدة صف سادس، و كل مرّة يضربوهن رفقاتن بالمدرسة ويقولولن "سوري بوري"، و طلبنا نقلن من المدرسة بس رفضت الإدارة فبطلنا نبعتن عالمدرسة رغم أنن بدن يدرسوا".

رابعاً: العنف الجنسي

تمحورت معظم أحاديث النساء المشاركات في الولايات والمناطق التركيّة الأربع على قضيتين أساسيتين أولهما زواج القاصرات والثانية الاغتصاب الزوجي ، بينما ذكرت بعض المشاركات قصصاً لنساء سوريّات يعملن في تجارة الجنس وأخريات لجأن إلى المقايضة الجنسيّة أي تقديم خدمات جنسية مقابل الحصول على بعض التسهيلات داخل المخيمات وخارجها.

لعلّ هذه المحور، كان من أصعب المحاور خلال النقاشات ورغم بذل الميسرات والميسرين قصارى جهودهن/م لتشجيع النساء على المشاركة إلّا أن إجاباتهن كانت مختزلة و يجبن بلا أعلم، و هذا مرتبط بمفهوم الجنس عموماً في المجتمع السوري على أنّه من المحرّمات. إلّا أن أحد المؤشرات الهامة هو أنّ بعض النساء المشاركات واللواتي أدلين بإجابات متشددة بعض الشيء ورفضن فكرة الأخريات بأن الخطاب الديني الأصولي هو أحد أسباب العنف الجسدي ضد النساء، شاركن باندفاع في هذا المحور وعبرن عن معاناتهن من موضوع الاغتصاب الزوجي وعدم قدرتهن على التوقف عن الإنجاب وفقاً لرغبة الزوج وجهلهن بالقوانين التي تحميهن

مثلت هذه الفئة نسبة 48% من إجمالي عدد المشاركات وكان الوصول لهن في فترة التحضير بغاية الصعوبة بحيث لجأت منظمة عدل وتمكين إلى شبكات المعارف الاجتماعية والشخصيات المرجعية في تلك المجتمعات بغية الوصول لهن، وخلال الجلسات، لجأت إحداهن للكتابة عبر الرسائل في تطبيق زوم بحيث أخبرتنا بأنها ترغب بحضور الجلسة لكن زوجها لا يقبل وهو في المنزل لذلك لا تستطيع الكلام، وقد أخبرته بأنها تضع السماعات بأذنيها لسماع القرآن و ستكتفي فقط بالكتابة.
اشتكت المشاركات من عنف الشريك الحميم من أجل وخلال ممارسة العلاقة الجنسية و عبرن عن ألمهن من أنهن غير قادرات على الحديث عن ذلك النوع من العنف بسبب العار المجتمعي المنوط به إضافة لعدم معرفتهن بماهية ذلك العنف أو السبل التي قد يلجأن إليها من أجل التخلص منه.
قالت السيّدة ف.ك: " هاد الموضوع كتير حساس والناس بتتوتر لما بينحكى فيه".
تزايدت حالات زواج القاصرات بعد النزوح بذريعة أن الأهالي يرغبون "بالسترة" أو طمعاً بالمهر وهذه الحالات كانت شديدة الانتشار في المخيمات داخل تركيا، ويتم التستر عليها عن طريق عقد الزواج بعيداً عن الحكومة التركية، أي عبر " الشيخ" وأرجعت المشاركات أسباب زواج القاصرات لمايلي:

- الوضع الاقتصادي أو الوضع الأسري الذي تتعرض فيه المرأة للتعنيف،
- العادات والتقاليد،
- تدني المستوى الثقافي في المجتمع،
- مخاوف الأهل من عادات المجتمع الجديد و أنّ الفتاة قد تدخل بعلاقة عاطفية وتجلب للعائلة العار.

ما يزال معظم السوريين في ريبة من الحالة القانونية والدينية لزواج القاصرات، ففي سوريا قبل النزوح و الهجرة، رغم أن المادة رقم (16) من قانون الأحوال الشخصية تنص على: "تكمل أهلية الزواج في الفتى في تمام الثامنة عشرة والفتاة في تمام السابعة عشرة من العمر" إلّا أن الاستثناء بجواز الزواج إذا أثبت العروسان قدرتهما الجسدية على الزواج ورأى القاضي بأن الفتاة بالغة جعل الأمر غير مبتوت به.
أيضاً وفق القانون المدني التركي يعتبر الزواج من قاصر غير جائز قانونياً، ويعاقب عليه القانون بالسجن من 8 حتى 15 عام وفق المواد 103و 104 و 105 التي توصّف تلك الحالات بالاستثمار الجنسي وتشمل العقوبة والد الأنثى والزوج وكاتب العقد (ديني أو تقليدي). لكن هناك استثناءات قليلة تسمح لشخص ما بالزواج قبل بلوغ سن الثامنة عشرة.
ويجوز منح الشخص البالغ من العمر 17 عاما الإذن بالزواج بموافقة والديه أو الوصي القانوني عليه؛ ويجوز منح الشخص البالغ من العمر 16 عاماً الإذن بالزواج بقرار من المحكمة وبموافقة والديه أو الوصي القانوني عليه.

خلال النقاشات ذكرت النساء المشاركات الكثير من الحالات التي يتم فيها تولّيد الطفلات المتزوجات في المنازل خوفاً من انكشاف أمر الأهل والزوج في المشافي مما أدى إلى حالات وفاة عديدة، وقد يلجأ البعض إلى إرسال الفتيات القاصرات المستشفيات خلال المخاض عبر استخدام بطاقة حماية مؤقتة شبيهة خصوصاً وأنّ الصور في تلك البطاقات تكون رديئة الجودة ولذا يصعب على طاقم المشفى اكتشاف الفرق.

رغم تلك القوانين الصارمة إلّا أن المشاركات أوضحن بأنهن لا يعرفن أية معلومات عن القانون التركي وذلك لعدم وجود محتوى قانوني باللغة العربية أو حملات توعية أو مراكز معلومات أو مواقع استشارية باللغة العربية، فضلاً عن قلة منظمات المجتمع المدني السوري التي تعمل في تركيا، ولعلّ الأمر الأكثر تعقيداً من زواج القاصرات هو زواج السوريّات من مواطنين أتراك كزوجة ثانية جاهلات تماماً لأن القانون التركي مدني ومختلف عن القانون السوري الذي يبيح تعدد الزوجات.

في معرض الحديث عن زواج السوريّات في تركيا فقد أوضحت مفوضيّة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئات واللاجئين في تركيا بأنّ "القانون التركي ينطبق على جميع إجراءات الزواج لطالبي اللجوء واللاجئات واللاجئين وعديمي الجنسية التي ستجري في تركيا. وبموجب القانون التركي، يمكن للسلطات التركية أن تزوج مواطنا تركيا وطالبي اللجوء أو لاجئين أو عديمي الجنسية أو اثنين من طالبي اللجوء أو لاجئين من جنسيات مختلفة. وتخضع جميع الزيجات التي تقوم بها السلطات التركية للقانون المدني التركي والأنظمة ذات الصلة. الزواج يقوم به موظفو الزواج في إدارات الزواج في البلديات. ولذلك، يتعين على الأزواج الذين يعتزمون الزواج تقديم الوثائق ذات الصلة إلى البلديات. ومن المهم الملاحظة بأن الزواج الرسمي (المدني) فقط معترف به قانونا في تركيا، على النحو المحدد في القانون المدني التركي. وهناك أشكال أخرى للزواج، بدون زواج رسمي، غير معترف بها في تركيا.

بالنسبة لشروط الزواج في تركيا إذا كان أحد الأشخاص الذين يرغبون في الزواج أو

كليهما قد تزوج بالفعل، يجب إنهاء الزواج السابق. وبموجب القانون المدني التركي، لا يسمح بتعدد الزوجات ويعتبر جريمة؛ تنطبق هذه اللائحة على المواطنين الأتراك والأجانب، بمن فيهم اللاجئون. تتحدث ل.ق عن والدتها التي تزوجت من رجل تركي منذ سنوات لكنه لم يثبت زواجها لأنه متزوج وحينما حملت طلب منها الإجهاض لأن القانون التركي لا يعترف بذلك الزواج أو بأي زواج شرعي يتم خارج حدود المحكمة لذا فإن الزيجات التي يعقدها الشرع/ الشيخ، غير قابلة للتثبيت القانوني لاحقاً، وبالتالي تُحرم المرأة من كل حقوقها المدنية، المادية والاجتماعية، فضلاً عن خسارتها لأبنائها فيما لو أنجبت، إذ تُسلب الزوجة من حقّها في حضانة الأطفال كونها لا تُعتبر زوجة.
وفي مطلع عام 2019 بيّنت دراسة أعدّها المكتب المركزي للإحصاء والدراسات السكانية التركي أن السوريات في تركيا تصدّرن للعام الثاني على التوالي (2018) قائمة النساء الأجنبيات اللواتي تزوّجنَ من رجال أتراك بحيث "وصل عدد النساء السوريات المتزوجات من رجال أتراك إلى نحو 23 ألفاً، أي بنسبة 15.7 في المئة من بين الزوجات الأجنبيات"، هذه الأرقام طبعاً تشير للزيجات المعلنة.
لم تكن تعرف معظم المشاركات بأن القانون التركي لا يسمح بتعدد الزوجات، وبعد أن وقعن بالكثير من المشاكل عرفن ذلك لكن كما تقول السيدة أ.ج:"وقع الفأس بالرأس وماضل باليد حيلة غير انتظار أي حل للنساء السوريات المتزوجات من أتراك للمرة الثانية ".
كما تحدّثت بعض النساء عن حالات التحرش الجنسي الذي تتعرض له الفتيات والنساء السوريات العاملات في المعامل والورشات والمزارع في تركيا، مثل الغزل الفاحش واللمس ومحاولة التقبيل والاغتصاب، وكان المعتدون في تلك الحالات شبّان سوريون وأتراك، ولم يكن أمام الضحايا إلّا الهرب وترك العمل ليبحثن عن عمل جديد ويلاقين ذات المصير.
أخبرتنا السيدة م.ح: " بلشت شغل بالمعامل التركية وعمري 15 سنة، ومرّة دخلت ع المطبخ فلحقني الأوسطة " صاحب العمل"و سكر الباب و حاول يعتدي علي،

فدفشته وهربت وصرت أبكي، وبعدها رحت ع معمل تاني وصار معي نفس الشي".
أمّا بالنسبة لتجارة الجنس فقالت المشاركات بأنها نشطت بكثرة بعد الخروج من المخيمات رغم أنهن كن يسمعن بوجود تلك الحالات لكن غالباً كانت إدارة المخيمات صارمة بحيث تم ترحيل رجل وامرأة في مخيم نيزب حينما ثبت عليهما تشغيل فتيات في تجارة الجنس كما أشيع في المخيم، و بعض النساء كن يتعرضن للاغتصاب في المخيم ويتم التكتم على الموضوع إلا في حالات الحمل بسبب عدم إمكانية التكتم.
بعد الخروج من المخيمات أصبحت ظروف الحياة سيئة جداً وذلك لأن بطاقة "كرت الهلال" أو بطاقة الهلال الأحمر التركي المقدمة نتيجة برنامج المساعدات المالية التي تقدمها دول في الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع منظمة الغذاء العالمي التابعة للأمم المتحدة وبإشراف الهلال الأحمر التركي الذي يشرف على المساعدات وتوزيعها عبر مصرف "هالك بانك" بشكل شهري، لا يمكن أن تغطي سوى أجار المنزل و رغم ذلك بات كرت الهلال الأحمر مورداً شبه رئيسي لكثير من العائلات السورية ويُعتمد عليه في سداد إيجار المنازل أو دفع فواتير الخدمات من ماء وكهرباء وغيرها.

الجدير بالذكر أن قيمة المساعدات المالية الخاصة بكل فرد مستفيد من البطاقة هي 120 ليرة تركية شهرياً، تضاف إليها مبالغ إضافية تتناسب قيمتها عكساً مع عدد أفراد العائلة بحيث تحصل العائلة المكونة من 4 أشخاص على مبلغ إضافي قيمته 250 ليرة تركية في حين تحصل العائلة المكونة من 7 أشخاص على مبلغ إضافي قيمته 100 أو 150 ليرة تركية كحد أقصى وبمعدل كل شهرين مرة.
نتيجة لتلك الأوضاع الصعبة أصبحت بعض الفتيات و النساء السوريات يعملن في تجارة الجنس أو كما أطلقت عليها النساء " الدعارة" بالسر ووسط نبذ المحيط لهن لمجرد الشك بهن، ومن خلال بعض القصص المنتشرة بين السوريات خصوصاً في إسطنبول تُفقد تلك الفتيات ويختفي أثرهن دون أن يعرف أحد مصيرهن.

خامساً: العنف الاقتصادي

عرّفت المشاركات العنف الاقتصادي بأنه شكل من أشكال العنف الزوجي ،حيث يتحكم الزوج أو الشريك الحميم في قدرة زوجته أو شريكته على الوصول إلى الموارد الاقتصادية، مما يترتب عليه عدم قدرة الزوجة على دعم نفسها مادياً وتضطر إلى أن تكون تابعة اقتصادياً للمعيل ويقتصر عملها على القيام بأعمال المنزل مجانًا. ويتضمن العنف الاقتصادي حرمان الزوجة أو الشريكة من إمكانية حصولها على المال في الحاضر أو المستقبل، عن طريق منعها من الحصول على التعليم أو العمل.

تمحور الحديث في هذا المحور عن الأجور المنخفضة للرجال والفتيات والنساء مقارنة بالحد الأدنى للأجور في تركيا بالإضافة إلى عدم وجود تأمين صحي أو " سيكوروتا" يحميهم/ن من الاستغلال و أي ضرر قد يسببه العمل بالإضافة إلى عدم إعطاء العاملات والعمال الحقوق المالية دون وجود آليات شكوى واضحة من أجل تحصيل المستحقات. كما ذكرت المشاركات التقسيم الجندري غير العادل بالأجور فرغم انخفاض الأجور إلا أن العمال الذكور يحصلون على أجر أكثر من العاملات الإناث رغم أنها تعمل أيضاً لمدة 12 ساعة يومياً. ومن ناحية أخرى، لا يتم تخصيص مبلغ للفتيات والنساء في بطاقة الهلال الأحمر التركي من أجل شراء احتياجاتهن الخاصة مثل الفوط وحبوب منع الحمل والواقيات الذكرية من أجل أزواجهن. وأرجعت المشاركات عدم إتقانهن للغة التركية كسبب رئيسي لعدم قدرتهن على الحصول على عمل كريم.

سادساً: العنف في زمن كورونا

تلك البيوت التي أصبحت المكان الأكثر أماناً للوقاية من انتشار فيروس كورونا المستجد، لم تعد آمنةً للكثير من النساء اللاتي بتن يتعرّضن للعنف بشكلٍ شبه يومي، بسبب ملازمة الزوج العصبي للمنزلَ وتحوّل الحجر الصحي شيئاً فشيئاً إلى "تجربة مرعبة"، وقد ازدادت وتيرة العنف ضد النساء والأطفال في تركيا بسبب فقدان الرجل للعمل الذي كان قبل الجائحة على هيئة "عمل يومي" أو "مياومة" في المعامل والورشات والمزارع وبعض منظمات المجتمع المدني السوري.

أدى هذا الحرمان من العمل وغياب الدخل المالي إلى عنف لم يسجل مثله قبل تجاه الفتيات والنساء بحيث أصبحن " مفشّة" الرجل أو المكان الذي يفرّغ فيها أزمته النفسية والاقتصادية.

تضاعف العنف نتيجة عدم معرفة النساء السوريات لمراكز الحماية أو الخطوط الساخنة بحيث قالت السيّدة ف.أ : " هي أول مرّة بعرف أنو في خطوط ساخنة للاتصال و الشكوى"، فضلاً عن أنّ بعض المشاركات أصبحن حرفياً في الشارع بسبب عدم القدرة على دفع أجار المنزل. بسبب الجائحة أغلقت المدارس أبوابها وتحول التعليم إلى تعليم عبر الإنترنت مما اقتضى وجود أجهزة إلكترونية مخصصة للأطفال ما شكل عبئاً آخر على كاهل العائلات السورية اللاجئة التي لم تجد معيلاً لها سواء من الجهات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني التركي أو السوري.

التوصيات

- تأمين فرص عمل للنساء السوريّات بما يتناسب مع خبراتهن وتعليمهن لأن ذلك يحقق الاستقلال الاقتصادي ويحسنه وبالتالي تخف أسباب العنف تجاههن.
- تأمين مراكز قانونية تضم محاميات/ محامين سوريين وأتراك من أجل الاستشارات القانونية أو مواقع أو أرقام استشارية مع توفر اللغة العربية.
- رفع وعي المجتمع السوري في تركيا حيال مواضيع الاغتصاب الزوجي وزواج القاصرات وبقية أشكال العنف.
- إعداد دراسات عن واقع الفتيات والنساء السوريّات في تركيّا.
- تأمين مترجمات/ مترجمين في مراكز الحماية التركية.
- تغطية تكاليف التأمين الاجتماعي والصحي للنساء اللاجئات حتى تضمنّ حقوقهن.
- إنشاء مراكز حمايّة وعناية خاصة للسوريّات المعنفات والطفلات المتزوجات وتطبيق القوانين التركية ذات الصلة على اللاجئين السوريين.
- إعداد دراسة معمقة عن الفتيات والنساء السوريّات اللواتي يتم استغلالهن جنسياً عبر المقايضة أو تجارة الجنس وتأمين ملاذ آمن لهن وإعادة إدماجهن في المجتمع.
- إبراز الخطاب الديني الحداثي عبر برامج توعوية دينية تجديدية سواء عبر التلفاز أو الراديو أو أية وسائل أخرى.
- التعاون مع المنظمات التي تعمل في مجال دعم ذوات الإعاقة من أجل إزالة الوصمة المجتمعية وتحويل الفتيات والنساء من ذوات الإعاقة إلى رائدات مجتمعيات.
- العمل على برامج دعم نفسي وإدارة حالة متخصصة وطويلة الأمد.

www.ee-sy.org
info@ee-sy.org